

A

# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/48/112  
11 March 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٩٢ (ز) من القائمة الأولية \*

### التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: المستوطنات البشرية

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من  
الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن استرعى اهتمامكم الى الخطوات التي اتخذتها حكومة اسرائيل لتحسين رفاه ومستوى  
معيشة السكان الفلسطينيين في الأراضي.

أولى الاهتمام مؤخراً لزيادة فرص العمالة وتنمية الاقتصاد المحلي في الأراضي. وتنتهر هذه  
السياسة بوسيلتين. الأولى من خلال التشريعات التي تشجع المبادرات الخاصة والصناعة المحلية بغية  
تشجيع الاستثمار وتوفير الوظائف. والثانية من خلال تحسين المناخ العام في الأرضي بغرض تهيئة البيئة  
التي تجذب الاستثمار.

وقد أدخلت التدابير الاقتصادية التالية مؤخراً كوسيلة لتشجيع الاستثمار والعمالة:

#### ١ - اصلاح ضريبة الدخل:

(أ) الهدف من هذا الاصلاح هو تبسيط نظام حساب الضرائب والتقليل من العبء العام للضريبة  
على السكان الفلسطينيين:

(ب) وقبل هذا الاصلاح الأخير، الذي بدئ به في عام ١٩٩١، كان تحصيل ضريبة الدخل في  
الأراضي يستند الى النظام السابق قبل بدء الادارة الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وكان النظام السابق  
يشمل ١١ شريحة ضريبية، وكان المعدل الحدي لضريبة الدخل يتراوح بين ٥,٥ الى ٥٥ في المائة:

(ج) وفيما يلي التغييرات الرئيسية في الاصلاح الضريبي الجديد :

١- الغاء الشريحة التي معدلها ٥٥ في المائة وجعل المعدل الحدي الأعلى للضريبة ٤٨ في المائة:

٢- تحديد الحد الأدنى للأجر:

٣- خفض عدد الشرائح الضريبية من ١١ إلى ٥:

٤- تعديل الشرائح الضريبية:

(د) وقد تقدّم الاصلاح الضريبي على مراحل:

١- المرحلة الأولى: في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عدلت الشرائح الضريبية والاستقطاعات الشخصية بنسبة ١٤ في المائة:

٢- المرحلة الثانية: في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ تقدّم الاصلاح الشامل على النحو الوارد بالتفصيل في الفرع (ج) أعلاه.

#### - ٢- تشجيع الاستثمار الرأسمالي:

(أ) لتشجيع إنشاء مصانع جديدة وتوفير مصادر اضافية للعمالة في الأراضي، سن مؤخراً قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي. وتشمل الحوافز الرئيسية في إطار هذا القانون الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الممتلكات عن السنوات الثلاث الأولى التي يتم فيها تحقيق الربح، على أن لا يتجاوز ذلك ٦ سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع:

(ب) وطبقاً للقانون الجديد تمنح الموافقة على المشروع بالنسبة للمصانع الجديدة، أو توسيع المصانع القائمة التي اسكتملت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أو بعد ذلك:

(ج) وتمت في غزة حتى الآن الموافقة على ٢٤ مشروعًا سيعين فيها ٢٢٠ عاملاً، ويبلغ الاستثمار الإجمالي فيها ٧,٥ مليون دولار. كما وافق على خمسة مشاريع في يهودا والسامرة.

٣- تشجيع الاستثمار الأجنبي : تتيح الإجراءات الجديدة في هذا المجال للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل الاقامة في الأراضي لفترة طويلة ثم الحصول فيما بعد على حق

الإقامة. وقد وافق حتى الآن على ٢٥ مشروعًا في غزة كما وافق على ٢١ مشروعًا في يهودا والسامرة وفقاً للإجراءات الجديدة.

٤ - حقوق العمل للفلسطينيين العاملين في إسرائيل: يطلب من كل رب عمل إسرائيلي تسجيل الموظفين القادمين من الأراضي رسمياً، لضمان حصول أولئك العمال على الأجر المناسب والاستحقاقات الاجتماعية. وفي الوقت الراهن أصبح زهاء ٧٠ في المائة من أولئك العاملين في إسرائيل مسجلين رسمياً، مقارنة بـ ٣٠ في المائة من قبل.

٥ - تحويل الأموال إلى الأراضي: ألغيت جميع القيود على استيراد الأموال بأي السبل (عبر جسور الأردن، ومطار بن غوريون، والتحويلات المصرافية، وما إلى ذلك). ويستطيع المتدينون استيراد أي مبلغ يريدونه.

٦ - الأعمال المصرافية: تشجع إسرائيل إنشاء المصادر والمؤسسات المالية الجديدة وتوسيع نطاق الخدمات المالية الموجودة في الأراضي. وقد افتتح مؤخراً فرعان جديدان لمصرف القاهرة - عمان في بيت لحم وطولكرم وسيفتح قريباً فرعان آخران في قلقيلية وأريحا. ووفق على افتتاح فرع جديد "المصرف الفلسطيني" في مدينة غزة. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت مجموعة من المستثمرين في يهودا والسامرة مؤخراً على موافقة على إنشاء مصرف تجاري جديد.

٧ - تشجيع الصادرات: تواصل إسرائيل تشجيع تصدير السلع الزراعية والصناعية من الأراضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تخفيض الرسوم التي تحصل من الشاحنات التي تعبّر جسور الأردن بنسبة تزيد على ٧٥ في المائة بالنسبة للسلع الزراعية، وبما يزيد على ٦٠ في المائة بالنسبة للسلع الصناعية. وهذا بالإضافة إلى تخفيض الرسوم بنسبة ٦٠ في المائة على الشاحنات التي تنقل السلع الزراعية وهو التخفيض الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٠.

٨ - المصانع الجديدة: بالإضافة إلى القانون الذي يشجع الاستثمارات الرأسمالية والإجراءات الجديدة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، تم تبسيط وتيسير إجراءات الموافقة على منح تراخيص لإنشاء المصانع الجديدة. وفي عام ١٩٩١، وافق على ٩٥ مصنعاً جديداً في يهودا والسامرة وأنشئ ١٦٥ مصنعاً جديداً في قطاع غزة. وفي عام ١٩٩٢، وافق على ٧٠ مصنعاً جديداً في يهودا والسامرة، كما وافق على ٩٠ مصنعاً جديداً في قطاع غزة.

٩ - تحويل الأراضي الزراعية بفرض زيادة الربحية: تشجع إسرائيل تحويل الأراضي الزراعية إلى المحاصيل التي تحقق ربحاً أكثر، من خلال تقديم المساعدة التقنية والمنحة المالية. بوصف ذلك جزءاً من الجهود المستمرة لتنمية القطاع الزراعي. ومن أمثلة هذه السياسة المشروع الأخير لتحويل ببارات الحمضيات غير المربحة إلى دفيئات لزراعة الزهور في قطاع غزة.

١٠ - المناطق الصناعية: بدأت اسرائيل انشاء مناطق صناعية جديدة في المواقع التالية:

(أ) في قطاع غزة: بيت حانون، مدينة غزة (الشيخ عجلين)، دير البلح، وتوسيع نطاق منطقة إيريز الصناعية:

(ب) في يهودا والسامرة: نابلس والخليل، بالإضافة إلى الاستثمارات في المناطق الصناعية القائمة.

وكوسيلة لتحسين المناخ العام وتهيئة بيئه أكثر اجتذابا للمستثمرين المحليين والأجانب، اتخذت الخطوات التالية:

١ - تم تحسين ظروف عبور جسور الأردن وخفض عدد نقاط التفتيش الأمنية عند الدخول. وبالإضافة إلى ذلك أُحيل بيع تصارييف الخروج إلى مكاتب البريد المحلية، مما يسمح للمسافرين بالتوجه مباشرة إلى الجسر دون حاجة إلى التقدم إلى مكتب الإداره المدنيه في المنطقة للحصول على تصريح للخروج.

٢ - لم يعد ضروري تقديم الشهادات الدالة على إبراء الذمة من الدين إلى مكاتب الضرائب من أجل الحصول على الخدمات.

٣ - ألغيت الضريبة الإضافية على السيارات.

٤ - أعيد فتح جميع الجامعات في الأراضي.

٥ - وافق على فتح كليات جديدة للهندسة التطبيقية في خان يونس وغزة.

٦ - بدء من جديد في خطة إعادة وتوظيف اللاجئين في دجلة وعزبة حنون.

٧ - أجريت انتخابات للغرف التجارية في جميع البلديات، باستثناء بيت لحم.

٨ - خفض الحد الأقصى للسن اللازم للحصول على تصريح لدخول اسرائيل من ٦٠ إلى ٥٠ سنة. ونتيجة لهذا، لم يعد من تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة يحتاجون إلى تصريح لدخول اسرائيل.

٩ - تم الافراج عن عشرات من المحتجزين بناءً على أمر من رئيس الوزراء لفرض تحسين مناخ مفاوضات السلم.

١٠ - أزيلت الحاجز الأمنية في عديد من الشوارع، بما يسمح بمزيد من حرية الحركة للسكان.

١١ - أعيد فتح البيوت التي كانت مختومة لأسباب أمنية لفترة تربو على خمس سنوات على أساس حالة حالة.

١٢ - تم توسيع نطاق توزيع الصحف العربية في الأراضي ليشمل صحف الاتحاد، صباح الخير، الكاتب، وكل العرب.

وأجرت إسرائيل أيضاً تغييرات تشريعية مهمة عديدة تتعلق بالاعتقال والاحتجاز والإجراءات القانونية للقضايا المتعلقة بالأمن في الأراضي:

١ - خفضت المدة التي يجب فيها مثول المعتقل أمام القاضي من ١٨ يوماً إلى ٨ أيام بالنسبة للقصر والبالغين المقيمين في الأراضي، المشتبه في قيامهم بتعكير صفو السلم، وتستعرض السلطات الإسرائيلية في الوقت الراهن حالة القانونية للبالغين المتهمين في جرائم أخرى.

٢ - وبناءً على مبادرة من وزير العدل، قد لا تصدر بعد الآن أوامر الاحتجاز الإداري لمدة سنة كاملة. فقد خُفضت الفترة القصوى للاحتجاز إلى النصف فأصبحت ستة أشهر.

٣ - ويستطيع المتهم الذي يحاكم في محكمة عسكرية الطعن في قرار المحكمة العسكرية باعتقاله أمام محكمة الاستئناف العسكرية. ونتيجة لهذا التغيير، تم توسيع نطاق حقوق المشتبه به بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة باحتجازه. وقد أدخل هذا التدبير لضمان الإشراف القانوني السليم على اجراءات الطعن المتعلقة بالاحتجاز.

٤ - وقيّدت سلطة المحكمة في إصدار أوامر الاعتقال لمدة ٣٠ يوماً، ولا يمكن تمديد أمر الاعتقال بعد ذلك إلا بواسطة محكمة الاستئناف العسكرية.

وقد اتخذت الخطوات السابقة رغم المشاكل الأمنية التي تواجه السلطات الإسرائيلية في الأراضي.

وأكون ممتنًا لو عملتم على تعليم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٩٢ (ز) من القائمة الأولية.

(توقيع) غاد يعقوبي

السفير

-----